



سوق مسقط للأوراق المالية
Muscat Securities Market

صناديق الاستثمار





سوق مسقط للأوراق المالية
Muscat Securities Market

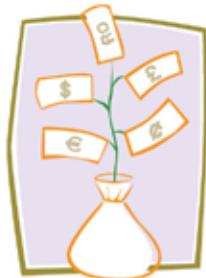
صناديق الاستثمار

اعداد

سوق مسقط للأوراق المالية

٢٠١٤

صناديق الاستثمار نشأة صناديق الاستثمار



تعود فكرة إنشاء صناديق الاستثمار إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر في أوروبا وتحديداً هولندا في العام 1822 م، تلتها إنجلترا في عام 1870 م. ثم فرنسا وقد مررت صناديق الاستثمار بالعديد من التطورات والتغيرات التي طرأت على عالم الاقتصاد والمال حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن.

وقد تبلورت فكرة صناديق الاستثمار بالماهيم القائمة حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1924 حينما أنشئ أول صندوق في بوسطن باسم **Massachusetts Investment Trust** على يد أساتذة جامعة هارفارد الأمريكية. واستمرت هذه الصناديق في التوسيع والتنوع داخل الولايات المتحدة وخارجها، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، وتزايدت أعدادها وتنوعها، وبرز الأداء الجيد لها كدليل على تفوقها على غيرها من الأدوات وال المجالات الاستثمارية الأخرى. رثمار فيزيد

وعلى الصعيد العربي، كانت الكويت الأسبق إلى خوض هذه التجربة، إذ بدأت تجربتها في عام 1985 م، وتبعتها بعض الدول العربية بعد نحو عقد من الزمن وهي: مصر والبحرين وال سعودية وعمان في عام 1994 م، ثم المغرب في عام 1995 م، ثم لبنان في عام 1996 م، ثم الأردن في عام 1997 م.

ما هي صناديق الاستثمار؟



هي عبارة عن وعاء مالي يملكه عدد من المستثمرين كل بنسبة عدد الوحدات المساهم بها، فهو أشبه بمحفظة استثمارية مملوكة بالاشتراك مع عدد كبير من المستثمرين، ويصدر الصندوق أوراقاً مالية تمثل قيمة كل وحدة من وحدات الاستثمار في الصندوق، وتتغير قيمة الاستثمار في الصندوق

تبعاً للزيادة والنقصان في أسعار الأوراق المالية التي يتكون منها الصندوق، ويتم وضع استراتيجية لإدارة هذه الأموال من قبل مدير استثمار محترف حيث يقوم بإدارته ويسعى من خلال هذه الاستراتيجية لتحقيق أرباح وفوائد توزع على المستثمرين. ويحتوي الصندوق على أنواع عديدة من الأسهم والسنادات والأوراق المالية الأخرى وبالتالي يحصل المساهم في الصندوق على ميزة «التنوع»

وهذه الصناديق أقل مخاطرة من الاستثمار المباشر في السوق خاصة أولئك المستثمرين الذين لا توفر لديهم خبرة استثمارية كافية في مجال الأوراق المالية.

وتزيد قيمة استثمارات الصندوق وتنقص تبعاً للزيادة أو النقصان في أسعار الأدوات المالية التي ي Investing فيها الصندوق، ويعتمد عائد هذا النوع الاستثماري على عاملين أساسين هما نسبة الزيادة في سعر الوحدة الاستثمارية والتوزيع النقدي الذي يحدده مدير الصندوق.

مزايا الاستثمار في صناديق الاستثمار

١- توفر الخبرة الفنية اللازمة:



يقوم مدير الصندوق بدراسة أداء الشركات المقيدة بالسوق واختيار أفضلها، ثم وضع الاستراتيجية اللازمة للاستثمار والتي تحقق أهداف الصندوق. وكذلك يقوم بمراجعة أداء الصندوق بصورة دورية في ضوء أهداف الصندوق المحددة، وذلك لإعادة النظر في تشكيلة الأوراق المالية المكونة له وفقاً للتغيرات في الظروف الاقتصادية.

٢- تنويع الاستثمارات:



وهو قيام إدارة الصندوق باستثمار أموال الصندوق في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية التي تنتمي لقطاعات مختلفة في السوق، إذ يساعد التنويع على تخفيض المخاطر التي يتعرض لها المستثمر، وبالتالي يعمل على تقليل الخسائر وذلك لأنه في حالة تحقق خسائر للصندوق نتيجة انخفاض سعر ورقة مالية معينة يعوضه ارتفاع سعر ورقة مالية أخرى.

٣- تخفيض المخاطر الاستثمارية:

إن توافر الإمكانيات المالية الكبيرة والخبرة لدى إدارة صندوق الاستثمار، وهذا ما قد لا يتوافر لدى الكثير من المستثمرين، يجعل توجيه الأموال للإستثمار في صندوق الاستثمار أكثر ضماناً.



٤- سهولة استرداد الأموال المستثمرة

يمكن لكل مستثمر أن يقوم بشراء أو بيع أو استرداد وحدات الاستثمار بطريقة سهلة وبسيطة، لكن يجب على المستثمر قبل

أن يتوجه للاستثمار في وحدات صندوق معين أن يستشير مستشاره المالي الذي قد يكون سمسار في الأوراق المالية، أو أي مستشار مالي بأحد البنوك أو بشركت الاستثمار، حيث يقوم كل مستشار بتحليل احتياجات المستثمر المادية وأهدافه الاستثمارية وترشيح الصندوق الذي يتناسب مع إمكانياته وأهدافه الاستثمارية.

٥- تنوع الأهداف الاستثمارية بما يتناسب مع طبيعة كل مستثمر:

هناك العديد من صناديق الاستثمار ذات الأهداف الاستثمارية المختلفة مثل الصناديق ذات النهايات المفتوحة والصناديق ذات النهايات المغلقة والصناديق ذات التمويل الرأسمالي والصناديق ذات العائد الدوري والصناديق المتخصصة التي تستثمر في قطاعات معينة والصناديق التي تستثمر في أوراق مالية معينة مثل السندات ذات العائد الثابت. وصناديق الاستثمار الإسلامية.

انخفاض تكلفة الأعباء الإدارية:



من المعلوم أن إتمام صفقات وعمليات الاستثمار في الأسواق المالية تتم مقابل عمولة معينة، وفي الغالب تخفض نسبة هذه العمولة بارتفاع حجم الصفقة، وحيث توافر لدى صناديق الاستثمار أصول استثمارية كبيرة يمكن لها إبرام الصفقات الكبيرة بعمولات متدنية والاستفادة من اقتصادات الحجم، وهو ما يوفر الكثير من التكاليف والأعباء على المستثمر.

التنظيم والرقابة:



تعتبر صناديق الاستثمار من أكبر الخدمات الاستثمارية تنظيمًا ومن أكثرها خصوصاً للرقابة من قبل السلطات المعنية كالبنوك المركزية والهيئات العامة للاسوق المالية .

أنواع صناديق الاستثمار:

الهدف الرئيسي لصناديق الاستثمار هو زيادة القيمة الرأسمالية لمحصل الصندوق لتعظيم ربحية المساهمين فيه ، لذا فإن الطرق المستخدمة لتحقيق هذا الهدف تختلف باختلاف طبيعة كل صندوق. ويوجد العديد من الأسس لتصنيف صناديق الاستثمار، أبرزها :

أولاً - على أساس الهيكل التمويلي: صناديق الاستثمار ذات النهاية المغلقة Closed end funds



هي قنوات استثمار مقصورة على فئة مختارة من المستثمرين ، حيث يتم فيها إصدار عدد ثابت من الوحدات يتم توزيعها على المستثمرين فيها كل حسب حصته . وتطور هذه الصناديق للأكتتاب فيها إذا تبين لخبراء الاستثمار أن هناك فرصة جيدة متاحة للاستثمار في مجال ما . ولهذه الصناديق المغلقة عادةً هدف محدد ومدة محددة ، يصفى بعدها الصندوق وتوزع عائداته على المستثمرين . وطبقاً لنظام هذه الصناديق لا يجوز المالكي هذه الوثائق استرداد قيمتها ، كما أن إدارة الصندوق لا تقوم عادة بشرائها منهم . وينتهي عمر الصندوق بانتهاء الفترة الزمنية المحددة له عند انشائه .

صناديق الاستثمار ذات النهاية المفتوحة Opened-end funds



هي الصناديق التي تبقى مفتوحة للدخول والخروج، دون تحديد لحجم الموارد المالية المستثمرة، ولا لعدد الوثائق (الوحدات) المصدرة منها . وبإمكان المستثمر شراء وحدات من هذه الصناديق عندما يريد ، كما يمكنه بيعها متى ما أراد بعد إخطار قصير المدة ، حيث أن إدارة هذه الصناديق تكون على استعداد لإعادة شراء ما أصدرته من وثائق إذا رغب أحد المستثمرين في التخلص منها جزئياً أو كلياً .

وتتعدد صناديق الاستثمار ، سواء كانت مغلقة أو مفتوحة ، وذلك بحسب الأغراض التي تؤديها ، والأهداف التي ترمي إليها ودرجات الأمان التي ترغب فيها .



ثانياً - على أساس الغرض من الاستثمار: صناديق النمو Growth funds

هي الصناديق التي تكون بفرض تحقيق مكاسب تؤدي إلى نمواً رأسماً الصندوق ، عن طريق تحقيق تحسن في القيمة السوقية للتشكيلة التي يتكون منها الصندوق .

صناديق الدخل Income funds

هي تلك الصناديق التي تهدف إلى الحصول على عائد مستمر، وعادةً ما يعتمد المستثمرون في هذه الصناديق على العائد منها في مواجهة أعباء معيشتهم، ولذلك عادةً ما يشمل تشكيل هذه الصناديق أسهماً وسندات شركات كبيرة ومستقرة تقوم بالتوزيع للأرباح المتولدة.

صناديق الدخل – والنمو Income funds –Growth

هي تلك الصناديق التي تجمع بين أهداف النوعين السابقين، والتي تسمى أحياناً بالصناديق المتوازنة.

صناديق المؤشر Index Fund

هذا النوع من الصناديق يستثمر في مجموعة من الأسهم التي يتضمنها مؤشر البورصة.

ثالثاً - على أساس عنصر الأمان:

صناديق الاستثمار ذات رأس المال الضمون Capital Guaranteed funds

هي تلك الصناديق التي توفر للمستثمر ميزة المحافظة على رأس ماله، أو أن إدارة الصندوق تحمل وحدها الخسائر إذا ما وقعت، وذلك مقابل حصول إدارة الصندوق على عمولة نسبية معينة إذا تجاوز العائد المحقق رقمًا معيناً



صناديق الاستثمار غير الضمونة Unguaranteed Funds

هي تلك الصناديق التي تكون فيها المخاطرة بالنسبة للمستثمر كبيرة جداً، حيث أن المستثمر لا يكون معرضاً لخسارة العائد فقط، بل أيضاً قد يتعرض لخسارة رأس المال أو جزء منه. كما توجد أنواع من الصناديق الاستثمارية تكون ذات طبيعة معينة مثل :

صناديق الاستثمار المتخصصة Special Funds

هي الصناديق التي تستثمر في قطاع معين أو نشاط معين، أي التي تتاجر بالعملات أو السلع أو النفط أو الاستثمارات العقارية أو أن تحدد استثماراتها في مناطق جغرافية محددة مثل أوروبا. وتهدف عادةً هذه الصناديق إلى تحقيق ربح رأسمالي على المدى القصير، لذلك نجد أن أسعارها متقلبة مما يجعلها أكثر مخاطرة.

صناديق الاستثمار في سوق النقد Money Market Funds

هي تلك الصناديق التي تكون من تشكيلة من الأوراق المالية قصيرة الأجل مثل أدوات الخزانة وشهادات الاستثمار والكمبيالات المصرفية والودائع المصرفية. والغرض هنا هو تقليل إمكانية حدوث خسائر رأسمالية إذا ما ارتفعت أسعار الفائدة.

رابعاً: صناديق الاستثمار الإسلامية



وهي الصناديق التي تستثمر أموالها في أدوات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية المقررة من قبل المجاميع الفقهية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتركز على الأسهم والعقارات والتأجير والبيع الأجل والمشاريع التجارية والمشروعات السياحية والمعادن النفيسة ... الخ. بشرط أن لا تكون منافية لاحكام الشريعة الإسلامية.

وتقوم هذه الصناديق على أربع أساس:

الأول: هو اختيار الشركات التي يكون أساس نشاطها مباح وفقاً للمعايير الشرعية المعتمدة فلا يستثمر في الشركات ذات الأنشطة المحرمة أو تلك التي تكون مصدراً تمويلاً لها محرمة شرعاً.

الثاني: أن يحسم مدير الصندوق أي دخل على الاستثمارات المسوقة من مصدر حرام شرعاً ثم يقوم باستبعادها من الدخل الذي يحصل عليه المستثمر في الصندوق.

الثالث: أن يتقييد بشروطه صحة البيع فلا يشتري أسهم شركة تكون أصولها من الديون أو النقود (لعدم جواز بيع الدين لغير من هو عليه بالجسم) ولضرورة التقييد بشروط الصرف في حالة النقود.

والرابع: أن لا يمارس المدير في الصندوق عمليات غير جائزة مثل البيع على المكشوف (short sell) للآدوات المالية المسوقة من قبل الصندوق.

المعايير المهمة التي يتم على أساسها اختيار الصندوق:



لاختيار الصندوق الاستثماري المناسب يجب على المستثمر مراجعة المعايير الكمية التي تتعلق باتجاه الصندوق وأدائه ومخاطرته إضافة إلى مقاييس العائد على المخاطر. علاوة على ذلك يتبع مراجعة المعايير النوعية لما لها من أهمية في

تحقيق أفضل المعايير الكمية. ومن أهم المعايير النوعية على سبيل المثال لا الحصر:

- الفريق الإداري
- لجنه الاستثمار
- الإستراتيجية الاستثمارية
- حجم الصندوق
- أعضاء مجلس إدارة الصندوق.
- سعر الوحدة الاستثمارية في الصندوق.
- اردياد أو تراجع حجم الصندوق خلال الفترة الزمنية الماضية .
- نجاح الصندوق في تحقيق أهدافه المعلنة، من العائد السنوي المتوقع على الاستثمار، وامكانية توزيع أرباح.
- حجم السيولة المتوفرة في الصندوق وإمكانية قيام المستثمر بتسبييل استثماره أو الخروج من الصندوق بسعه وسهوله .

كيف يختار المستثمر بين صناديق الاستثمار؟



هناك العديد من الأسئلة التي يتبغى على المستثمر الإجابة عليها عند اختياره للصندوق الاستثماري وهي:

١- ما هو الهدف من الاستثمار؟



يعتمد اختيار صندوق الاستثمار على هدف المستثمر والذي لا يخرج عن إحدى حالتين تحقيق دخل دوري أو نمو رأس مالي. فالاستثمر الذي ينشد الدخل الدوري يتوقع منه أن يضع استثماراته في أوراق مالية تحقق عائدًا ثابتًا بينما الذي يبحث عن نمو رأس مالي يتوجه للصناديق التي تركز على أسهم النمو الرأسمالي في السوق.

٢- ما هي مدة الاستثمار؟

ما هي الفترة الزمنية التي يفضلها المستثمر لأجل توظيف استثماراته ، وتتوزع تلك الفترات على الاستثمار قصير الأجل «أقل من سنة، أو الاستثمار متوسط الأجل ويتراوح بين سنة وثلاث سنوات أو الاستثمار طويل الأجل «أكثر من ثلاث سنوات». وتشير التجارب إلى أن أفضل الخيارات لتحقيق نمو رأس مالي جيد هو البقاء على الاستثمارات لدى زمني متوسط إلى طويل الأجل.

٣- ماهي درجة المخاطرة ؟



تعرض سوق الأسهم إلى تذبذبات بدرجات متفاوتة في الأسعار في الأجل القصير، في الأجل المتوسط والطويل يلاحظ زيادة أسعار أسهم الشركات ذات النتائج الإيجابية وانخفاض أسعار أسهم الشركات المتعثرة، كما أن تغير معدلات الفائدة في السوق يؤثر على أسعار السندات ذات العائد الثابت فحينما ترتفع معدلات الفائدة في السوق تنخفض أسعار السندات والعكس صحيح. وتعتمد درجة المخاطرة التي يتقبلها المستثمر على عدة معايير منها الفتنة العمرية والدخل والذوق والمهنة ودرجة التفاؤل في البيئة الاستثمارية المحيطة وفي متغيرات الاقتصاد الكلي. هذا إلى جانب بعض الموانع الشرعية التي تحذر من التوجه إلى الاستثمارات ذات العائد الثابت وبالتالي على تقبل درجة مخاطرة أكبر.

مخاطر الاستثمار في الصناديق الاستثمارية

تمثل مخاطر الاستثمار في احتمال خسارة جزء من رأس المال المستثمر نتيجة لتذبذب أسعار الأسهم والسندات والأدوات المالية الأخرى المستثمر فيها في السوق مما يؤدي إلى تذبذب قيمة صناديق الاستثمار .

ويوجد ثلاثة أنواع رئيسية من المخاطر وهي:



مخاطر السوق

وهي مجموعة المخاطر المحتمل أن يتعرض لها السوق والمتمثلة في ، النمو الفعلى للشركات أو تباطؤات بالنمو لقطاعات أو صناعات معينة تغير في المناخ الاقتصادي أو تغير في نظرية المستثمر نحو السوق (من تشاوؤم الى تفاؤل)

مخاطر الائتمان

هي عدم قدرة الشركة مصدرة الأوراق المالية على الوفاء بالتزاماتها المالية (دفع كوبونات أو فوائد أو أصل قيمة السندات).

مخاطر التضخم

تجدر الإشارة بأن كل الاستثمارات معرضة إلى هذه المخاطرة وهي انكماش القوة الشرائية نتيجة لارتفاع الأسعار إذ أن ارتفاع معدل التضخم يعني أن قيمة النقد المستثمر في المستقبل سوف تكون أقل من قيمة الحالية ، لذلك يسعى المستثمر دائمًا إلى تحقيق عائد أعلى من معدل التضخم.

طريقة شراء أو بيع وحدات صناديق الاستثمار



لا تختلف صناديق الاستثمار كثيراً عن غيرها من الأدوات الاستثمارية في طريقة بيع وشراء وحداتها، إذ يبدأ المستثمر أولاً بتحديد أهدافه الاستثمارية، ثم يختار صندوقاً استثمارياً يتناسب مع أهدافه، ثم يفتح المستثمر حساباً استثمارياً لدى الشركة المالية المصدرة لهذا الصندوق، ويملاً النماذج المتعلقة بالاشتراك بما في ذلك تحديد عدد الوحدات المطلوبة للشراء أو البيع. وعند الرغبة في الاشتراك في الصناديق الاستثمارية، يُنصح بمراعاة الجوانب التالية:

- لكل صندوق استثماري أيام محددة للتقويم، وكذلك للدخول أو التخارج منه.
- يكون شراء الوحدة في الصندوق بناءً على سعر الوحدة التالي مباشرةً لتقديم طلب الشراء.
- هناك رسوم اشتراك في الصندوق، تختلف من صندوق لآخر، وربما تتباين أيضاً بحسب المبالغ المستثمرة.
- هناك حدود دنيا للاشتراك أو السحب أو الإضافة تختلف من صندوق لآخر.
- مدة السداد عند السحب تختلف بين الصناديق.

صناديق الاستثمار في سلطنة عمان

قامت حكومة السلطنة باصدار قانون سوق رأس المال (العماني) رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٨ الذي ساعد في نمو سوق الأوراق المالية بوجه خاص والقطاع المالي بوجه عام ومن أهم نتائج هذا القانون السماح بإنشاء صناديق إستثمار تستثمر في الأسهم والسنديات والأوراق المالية الأخرى فأشار الفصل الثاني من القانون إلى الأحكام التي تنظم أداء وعمل هذه الصناديق في المواد من ٤٥-٣٣ ففي مجال إنشاء الصندوق تضمنت المادة رقم ٣٣ (يجوز إنشاء صناديق تهدف إلى استثمار المدخرات في الأوراق المالية في الحدود ووفقاً للأوضاع التي تبيّنها اللائحة التنفيذية. ويجب أن يتخد صندوق

الاستثمار شكل شركة المساهمة برأس المال نقدى، ويجوز ان يكون ثلث اعضاء مجلس ادارته من غير المساهمين فيه، او المتعاملين معه، او من تربطهم به علاقه او مصلحة، او من يتولون ادارته.)

اما رأس المال الصندوق فقد تناولتها المادة ٣٤ والتي تضمنت (يحدد النظام الاساسي لصندوق الاستثمار النسبة بين رأس المال المدفوع للشركة المنشأة للصندوق وبين اموال المستثمرين في الصندوق بما لا يجاوز ما تحدده اللائحة التنفيذية. ويصدر الصندوق مقابل هذه الاموال اوراقا مالية في صورة وثائق الاستثمار يشارك حاملوها في نتائج استثمارات الصندوق. ويتم الاكتتاب في هذه الوثائق عن طريق البنك المركزي لها بذلك. ويوضع مجلس ادارة الهيئة اجراءات اصدار تلك الوثائق واسترداد قيمتها والبيانات التي تتضمنها وقواعد قيدها وتدالوها في السوق)

اما آلية عمل الصندوق فقد تضمنتها المادة ٣٥ فاشارت (يجب ان تتضمن نشرات الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي تطرحها صناديق الاستثمار للاكتتاب العام، البيانات الاضافية الآتية : ١ - السياسات الاستثمارية. ٢ - طريقة توزيع الارباح السنوية وأسلوب معاملة الارباح الرأسمالية. ٣ - اسم الجهة التي تولي ادارة نشاط الصندوق وملخصا وافيا عن اعمالها السابقة. ٤ - طريقة التقييم الدوري لاصول الصندوق واجراءات استرداد قيمة وثائق الاستثمار)

اما كيفية ادارة الصندوق فقد اشارت اليها المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤٣ فتضمنت

المادة ٣٨

يجب على الصندوق ان يعهد بادارة نشاطه كله الى جهة ذات خبرة في ادارة صناديق الاستثمار، ويطلق على هذه الجهة اسم (مدير الاستثمار).

المادة ٣٩

يبرم صندوق الاستثمار مع مدير الاستثمار عقد ادارة، وعلى الصندوق اخطار الهيئة بصورة من هذا العقد قبل تنفيذه للتحقق من اتفاق احكامه مع القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له. وعلى الهيئة ابلاغ الصندوق برائيها في العقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار.

المادة ٤٠

يحظر على مدير الاستثمار القيام بالعمليات الآتية :

- ١ - جميع الاعمال المحظورة على الصندوق الذي يدير نشاطه.
- ٢ - استخدام اموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة او شراء اوراق مالية لشركات تحت التصفية او في حالة الانفلاس.
- ٣ - الحصول له او لمديره او للمعاملين لديه على كسب او ميزة من العمليات التي يجريها.

- ٤ - ان تكون له مصلحة من أي نوع مع الشركات التي يتعامل في اوراقها المالية لحساب الصندوق الذي يديره.
- ٥ - ان يشتري المدير او العاملون لديه وثائق استثمار للصناديق التي يدير نشاطها.
- ٦ - ان يفترض من الغير، مالم يسمح له عقد الادارة بذلك وفي الحدود المقررة بالعقد.
- ٧ - استثمار اموال الصندوق في وثائق صندوق اخر يقوم على ادارته.
- ٨ - اذاعة او نشر بيانات او معلومات غير صحيحة.
- ٩ - اجراء عمليات بهدف زيادة عمولات السمسرة.

المادة ٤٣

تشكل لادارة الصندوق لجنة من المستثمرين او من غيرهم على ان يكون رئيس اللجنة من العمانيين وبحيث لا تقل نسبة عدد الاعضاء العمانيين عن نسبة مساهماتهم. وتحدد اللوائح التي يصدرها مجلس ادارة الهيئة اجراءات تشكيل اللجنة وأسلوب عملها. ويجب اخطار الرئيس التنفيذي بالقرارات الصادرة بتعيين اعضاء اللجنة والمديرين المسؤولين عن الادارة العامة لاعمال الصندوق. ولمجلس ادارة الهيئة لاحفاظ على اموال المستثمرين بالصندوق ان يصدر قرارا باستبعاد اي من اعضاء اللجنة والمديرين المشار اليهم. ولصاحب الشأن التظلم من قرار استبعاده امام لجنة التظلمات خلال ٣٠ يوما من تاريخ ابلاغه بالقرار. ويكون قرار اللجنة في هذا الشأن نهائيا.

اما الاستثمار الاجنبي في صناديق الاستثمار فتناولتها المادة ٤٤ فاشارت

المادة ٤٤

يسمح لغير العمانيين ان يستثمروا اموالهم في صناديق الاستثمار بحيث لا تتجاوز هذه الاستثمارات في أي وقت ٤٩ % من جملة استثمارات الصندوق - ولا يسري في شأنه هذه الصناديق قانون استثمار رأس المال الاجنبي. وتعامل صناديق الاستثمار من الناحية الضرورية معاملة الشركات المملوكة بالكامل لمواطنيين عمانيين.

ونتيجة للإستقرار والنمو النسبي الذي شهدته الاقتصاد العماني خلال الأعوام السابقة فقد تهيئ المناخ الجيد للإستثمار الذي شجع الشركات والبنوك على تكوين صناديق إستثمار عديدة ومتنوعة تناسب معظم الأهداف الاستثمارية لصغار المستثمرين والمؤسسات.

ويمكن الاطلاع على قائمة بالصناديق الاستثمارية المتاحة من خلال

زيارة الموقع الإلكتروني للسوق

www.msm.gov.om



ص.ب. ٣٧٥ رووي، الرمز البريدي: ٢٤٨٢٣٦٥ | فاكس: ٩٦٨ (٢٤٨٢٣٦٥) ..٩٦٨ (٢٤٨٢٣٦٥)

www.msm.gov.om

www.msmlearning.gov.om